الفصل الأول

ظروف قيام مجلس التعاون وصداه

المبحث الأول

ملابسات نشأة المجلس

بعد انسحاب بريطانيا من الخليج فى ديسمبر سنة ١٩٧١ واستقلال البحرين ثم قطر وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، بدأت علاقات التعاون الكثيفة فى كافة المجالات تتوثق — بعد زوال الاحتلال البريطانى — بين إمارات الخليج من ناحية ، وكل من الكويت والسعودية وعمان من ناحية أخرى . وقد قطع التعاون الخليجى شوطا بعيدا طوال السبعينات ، وبذلك جاء قيام مجلس التعاون الخليجى فى مطلع الثمانيات استمرارا لصرح التعاون الخليجى وتأكيدا لكافة جوانبه ، وهذا هو المعنى الذى أكده زعماء الخليج جميعا[1] فى أعقاب قيام مجلس التعاون وإبرازهم أن المجلس لم ينشأ من فراغ ، وإنما هو تتويج لمرحلة طويلة من التكامل فى كل المجالات كما نرى . ولكن عقد السبعينات شهد من ناحية أخرى بروز أزمة الطاقة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وارتفاع أسعار البترول وعوائده للدول المنتجة ، فى وقت اشتدت حاجة المجتمعات الصناعية إلى زيادة الكمية المنتجة منه ، مما أدى إلى تعاظم أهمية منطقة الخليج العربى التى يستورد منها الغرب واليابان أكثر من ثلثى احتياجاته النفطية . وتصور الغرب لحاجته الماسة لاستمرار تدفق البترول بالكميات والأسعار التى تناسبه أمر لن يتأتى إذا ما حاول الاتحاد السوفيتى احتلال

---

(١) انظر تصريحات المسئولين بالزعماء فى مجلس التعاون فى الكتاب الذى أصدره المجلس فى ذكراه الأولى عام ١٩٨٢ ص ١٠ — ١١ .

آبار النفط أو اضطراب تدفقه بسبب الاضطرابات الداخلية فى المنطقة ، أو نشاط الحركات الهدامة ، أو بسبب الصراع حول الحدود وغيرها ، ما يؤدى إلى انقطاع تدفق البترول أو عدم ضمان سلامة مروره إلى أسواق المستهلكين ، خصوصا عبر مضيق هرمز ، الذى تمر منه أكثر من ثلثى الكميات التى تصل إلى الأسواق العالمية[1] وهكذا أدى تعاظم أهمية النفط كسلعة استراتيجية واقتصادية للمستهلكين وكمورد يكاد يكون وحيدا لدخول الدول المنتجة إلى إثارة موضوع أمن الخليج الذى لم ينقطع الحديث عنه حتى اليوم[2] بحيث صار موضوعا من موضوعات الحرب الباردة ، وأضحى اهتمام الدول الخليجية به بعض الوقت جزءا من الصراع العالمى بين المصالح السوفيتية والمصالح الغربية بوجه عام ، إلى أن أظهر الرد أو البديل العربى الخليجى ، من أصحاب المصلحة الحقيقية فى موضوع الأمن ، ممثلا فى قيام مجلس التعاون على النحو الذى سنفصله فى حينه .

وإلى جانب هذين التطورين الكبيرين اللذين انشغل بهما عقد السبعينات — وأعنى بهما تعاظم صرح التعاون الخليجى ، واشتداد حمى التنافس العالمى حول الخليج تحت شعار أمن الخليج — إلى جانب هذين التطورين نجد أن هناك تطورات أخرى جعلت قيام مجلس التعاون أمرا حيويا . ونحسب من هذه التطورات ما يلى :

(ا) قيام الثورة الإسلامية فى إيران وسقوط الشاه ، وما يمثله هذا التطور

---

(١) انظر محاضرة الدكتور حسين البحارنة حول الأهمية السياسية والاقتصادية للخليج العربى ومضيق هرمز ، التى نشرها مركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة رقم ٣٥ لعام ١٩٨٠ ص ٢٣ .

(٢) انظر الفصل الثالث تحت عنوان « مجلس التعاون وتحديات والأمن فى الخليج العربى » .

من أخطار فادحة على الخليج ، لعل أقلها اختلال ميزان القوى لغير صالح أمن الخليج ، وعودة السياسات التوسعية الإيرانية . وذلك على النحو الذى سنعالجه بالتفصيل عند تناولنا لقضية أمن الخليج .

(ب) وإذا كانت الثورة الإيرانية قد قامت فى أوائل سنة ١٩٧٩ ، وجلبت بأزمة الرهائن مخاطرة جديدة لأمن الخليج ، فقد جاء الغزو السوفيتى لأفغانستان — فى أواخر نفس العام — مصدرا جديدا لتهديد هذا الأمن ، بل إن هذا الغزو يعد فى نظر أغلب المراقبين أثراً من آثار الثورة الإيرانية ومشكلة الرهائن ، أو هو — فى أكثر التحليلات تواضعا — رد سوفيتى على الاهتمامات الأمريكية والمتزايدة « بمصالحها الحيوية » فى الخليج ، ودليلهم على ذلك أن مشروع بريجينيف ، الذى أعلنه فى ١٠—١٢—١٩٨٠ ، لم يكن موجها للدول الخليج ، وإنما كان موجها للدول الغربية والولايات المتحدة واليابان فى إطار الحرب الباردة الجديدة ، وبعد نجاح ريجان وما يمثله برنامجه الانتخابى من رغبة فى التشدد مع الاتحاد السوفيتى ، فضلا عن أن المسئولين السوفيت لم يخفوا ذلك الارتباط بين الخليج وأفغانستان[1] .

(جـ) وهكذا يمكن أن نعتبر تصعيد الحرب الباردة — ممثلا فى المقترحات السوفيتية السالف الإشارة إليها — عملا آخر — عجل بالبحث عن البديل الخليجى ، خاصة وأن قمة الناتو كانت تبحث فى نفس الوقت

---

(١) انظر نص الحديث الذى أدلى به زمياتين للسياسة الكويتية فى ٧/٥/١٩٨١ وقد نشرته القبس أيضاً فى ٢٦/٣/١٩٨١ ، انظر كذلك التحليلات التى نشرت فى القبس بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٠ ، ٣/١/٨١ ، ٤/١/٨١ ، وكذلك فى المجتمع فى ٢٣/١٢/٨٠ .

ترتيبات إنشاء قوة الانتشار السريع ، وما تتطلبه هذه القوة من الحصول على تسهيلات أو قواعد عسكرية فى المنطقة . ولذلك لم يكن غريبا أن ارتفعت الأصوات الشعبية والصحفية والرسمية تؤكد على ضرورة اضطلاع دول الخليج بمهام أمنها بعيدا عن تدخل القوى الأجنبية ، وإبعاد الخليج من دائرة الصراع العالمى ، والمطالبة بتحرك دول الخليج فى عمل موحد فى هذا الصدد(١) .

وواكب ذلك تزايد نغمة المطالبة بشكل من أشكال الوحدة الخليجية خصوصا فى مجال الأمن والدفاع ، تلك الدعوة التى كانت تتردد باستمرار طوال السبعينات ، وتشتد نبرتها كلما اشتد التنافس الدولى والصراع حول الخليج (٢) .

(د) أما التطور الرابع ، فهو نشوب الحرب العراقية الإيرانية ، وانعكاساتها الأمنية الخطيرة فى الخليج .

---

(١) راجع على سبيل المثال تصريح وزير خارجية البحرين فى بتاريخ ١٣ / ٤ / ٨٠ وتصريحات الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى فى الفجر ٣١ / ١٢ / ٨٠ ، وتصريحات عبد العزيز للقبس فى ١١ / ١٢ / ٨٠ ، وتصريحات المسئولين فى الأمارات العربية المتحدة نشرتها القبس فى ١١ / ١٢ / ٨٠ ، والسياسة فى ١٢ / ١٢ / ٨٠ ، والأنباء يومى ٢١ ، ٢٢ / ١٢ / ٨٠ والجزيرة السعودية فى ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٠ .

(٢) انظر على سبيل المثال المستقبل فى ٨ / ١٢ / ٧٩ التى تحدثت عن تنسيق أمنى فى الخليج ، وكذلك صدى الأسبوع البحرينية فى ١٢ / ١٠ / ٧٦ عقب زيارة الأمير نايف وزير الداخلية السعودى للبحرين ، وقطر ، حيث تردد أنه يحمل صيغة سعودية للأمن فى الخليج ، وانظر أيضاً تصريحات الملك خالد لجريدة الاتحاد فى ٢٩ / ٣ / ٧٦ ، حيث أوضح جلالته « أن دول المنطقة تسير فى اتجاه الوحدة ، وأنه قد نشأت مؤسسات عديدة تستهدف تنظيم التعاون ودفعه وتطويره » . ولمزيد من التفصيل راجع : مجلس التعاون والأمانة العامة ١٩٨٧ — ص ٢١ — ٢٣ .

فى ضوء هذه التطورات كان هناك إحساس خليجى عام بضرورة التحرك لابراز موقف خليجى تنظيمى موحد . ولذلك نشطت السعودية والكويت – استمرارا لجهودهما السابقة فى إشاعة الاستقرار والسلام والوحدة فى الخليج[1] – إلى التحرك النشط خصوصاً فى النصف الثانى من عام ١٩٨٠ وازدادت كثافة هذا التحرك فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٨٠ قبيل انعقاد مؤتمر قمة الدول الإسلامية .

فقد بادر الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودى إلى القيام بجولة فى كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين فى نوفمبر ١٩٨٠ ، لمناقشة الأفكار السعودية حول أمن الخليج ، وذلك استكمالا لنتائج مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذى انعقد فى الطائف فى أغسطس سنة ١٩٨٠ والذى اتفق فيه على ضرورة تعزيز التنسيق بين أجهزة الأمن العربية . وقد صرح الأمير نايف خلال زيارته للكويت[2] بأنه تم الاتفاق على عقد اتفاقات أمنية مشتركة بين السعودية والكويت ، تبعها اتفاقات مماثلة مع دول الخليج الأخرى . وتحدثت الأوساط الصحفية السعودية[3] عن اتجاه النية إلى إبرام ميثاق أمنى ينص على الضمان الجماعى بين دول الخليج ، خصوصا فى أعقاب الاعتداء الإيرانى على منطقة العبدلى بالكويت وقد أكد الأمير نايف أيضا فى تصريحاته لجريدة النهار العربى والدولى[4] . على فكرة الاستراتيجية الأمنية الخليجية لمواجهة الاخطار التى تتربص بالخليج

---

(١) نذكر على سبيل المثال سعى الكويت والسعودية فى أغسطس سنة ١٩٧٩ حسبما تردد فى الصحافة الخليجية – إلى عقد حلف أمنى للدول النفطية الواقعة فى الخليج وهى قطر والبحرين ودولة الأمارات وعمان باضافة إلى السعودية والكويت .

(٢) انظر نص هذه التصريحات فى جريدة البلاد والمدينة والعرب يوم ٢٧ / ١١ / ١٩٨٠ .

(٣) انظر المدينة بتاريخ ٢٤ / ١١ / ٨٠ – الشرق الأوسط ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٠ .

(٤) نشرتها الرأى العام الكويتية الصادرة فى ٢١ / ١٢ / ١٩٨٠ .

ومن ناحية أخرى قام وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل بجولة فى دول الخليج الخمسة — السالف الإشارة إليها — مبتدئاً جولته بالكويت ، كما قام الشيخ عبد اللطيف الثنيان وكيل الخارجية السعودية بجولة مماثلة ، للتشاور حول الأفكار السعودية الخاصة بالتعاون الخليجى (١).

ولم تكن الكويت أقل حماسا من السعودية فى السعى لتوحيد موقف دول الخليج من التحديات الماثلة أمامهم ، حيث قام وزير خارجية الكويت الكويت بجولة فى الدول الخمس ، وسلم زعماءها رسائل من أمير الكويت حول ترتيبات التعاون والأمن فى دول الخليج(٢) . وقد كشف ولى العهد ورئيس الوزراء الكويتى النقاب عن أن وزير الخارجية الكويتى كان قد عرض — خلال جولته المشار إليها — مشروعا كويتيا متكاملا للتعاون الخليجى أعد منذ فترة طويلة ، وظل طى الكتمان ، وأن أمير الكويت قد عرض هذا المشروع على زعماء الخليج أثناء اجتماع القمة فى عمان عام ١٩٧٦(٣) .

وقد اقترحت البحرين فى١٨/١٢/١٩٨٠ ، على لسان رئيس وزرائها(٤) إنشاء قوة ضاربة تضم البحرين والكويت والسعودية وقطر وعمان ، للرد على أى اعتداء يقع على إحدى هذه الدول . وتكون القيادة فيها بالتناوب ،

---

(١) راجع : المجتمع فى ٢٧ /١ /٨١ .

(٢) انظر الرأى العام فى ٢٩ /١٢ /٨٠ ، والوحدة فى ٢٣ /١٢ /٨٠ . وتشير الصحف الكويتية إلى أن جهود الكويت ونشاطها لم يتوقف فى هذا الاتجاه ، وخصوصاً منذ الجولة التى قام بها ولى العهد رئيس الوزراء الكويتى فى دول الخليج فى عام ١٩٧٩ .

(٣) راجع نص الحديث فى القبس الكويتية فى ٢٨ /١٢ /١٩٨٠ .

(٤) انظر تصريحه لمجلة البحرين الأسبوعية فى ذلك التاريخ .

وأن تزود هذه القوة بأسلحة متطورة[1] . ومما يذكر أنه تردد فى أوائل عام ١٩٨٠ أن مساعى عربية تبذل لإنشاء منطقة خليجية من دول المنطقة لحماية منابع النفط[2] .

ولا يجد المطلع على نبض الأحداث فى الخليج — خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، والمطالع للصحف الخليجية — صعوبة فى أن يدرك على الفور أن الحديث عن الوحدة والتحليلات المتعلقة بمقومات الوحدة الخليجية ، وتعقب هذه الصحف للجهود والاتصالات والتصريحات تنبىء عن أن الخليج يمر بمرحلة مخاض لوضع وحدوى جديد[3] .

وقد تردد أن أمير الكويت أطلع زعماء الخليج خلال القمة العربية الحادية عشرة فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٠ على التصور الكويتى لاستراتيجية مشتركة للتعاون فى جميع المجالات[4] .

---

(١) نقلت هذا الاقتراح أيضاً مجلة المجتمع بتاريخ ٢٧ /١/ ٨١ ، وأوضحت أن بعض دول الخليج عارضت هذا الاقتراح .

(٢) انظر الفجر بتاريخ ٩ /٢/ ١٩٨٠ .

(٣) راجع الصف الخليجية خلال تلك الفترة ، وعلى سبيل المثال الرأى العام فى ٢٨ /١٢/ ٨٠

(٦) مجلس التعاون ، الأمانة العامة ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

المبحث الثانى

القمة الإسلامية فى الطائف وميلاد فكرة مجلس التعاون

أوضح المسئولون الكويتيون أن فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجى قدمها أمير الكويت فى مؤتمر القمة الخليجية ، الذى عقد على هامش القمة الإسلامية فى الطائف ، ورحبت بها دول الخليج الأخرى(١) .

وقد أوضحت بعض الدراسات(٢) أنه فى اجتماع القمة الخليجى المذكور ولدت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجى وأن زعماء الخليج كانت أمامهم ثلاثة مقترحات :

(ا) **الاقتراح السعودى :** ويقضى بإنشاء منظمة خليجية ، ويدعو إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج ، حتى يصبح التدريب والاستيعاب سهلا . وقد أوردت مجلة الميدل إيست فى عدد يناير سنة ١٩٨١ مقتطفات من المشروع السعودى(٣) ، منها مطالبته بإقامة تعاون واسع النطاق بين قوات الأمن الداخلى فى الدول المعنية بدلا من إنشاء حلف عسكرى ، استبعدت المحالفات العسكرية تماما مع الدول الأجنبية ، وطالب بإشتراك القوات المسلحة النظامية فى تأكيد سيادة كل دولة ،

---

(١) انظر حديث وزير الدفاع الكويتى للقبس والجارديان ، القبس فى ٤ /٤/ ١٩٨١ .

(٢) انظر الورقة التى قدمها السيد أمين هويدى بعنوان « الأخطار الحقيقية التى تهدد أمن الخليج العربى » فى ندوة أبعاد ونتائج الصراعات الاقليمية والدولية فى منطقة الخليج العربى فى الشارقة من ١٨ – ٢١ /٤/ ١٩٨١ .

(٣) وانظر أيضاً المجتمع ٢٧ /١/ ١٩٨١ .

وتسهيل المحافظة على القانون والنظام الداخلى فيها ، وتشجيع دول الخليج على تحقيق الاستقلال الذاتى العسكرى .

(ب) **أما المشروع الكويتى** : والذى اتخذ أساسا لإقامة مجلس التعاون الخليجى فقد تجنب الحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية التى ركز عليها المشروع السعودى ، وطالب بإقامة أوسع دائرة للتعاون المشترك فى المجالات الاقتصادية والنفطية والصناعية والثقافية ، بما يؤدى فى النهاية إلى إقامة اتحاد إقليمى بين دول الخليج[1] .

(ج) **وأخيراً كان هناك المشروع العمانى** : الذى دعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة والحضارة .

إعلان قيام مجلس التعاون :

عقد وزراء خارجية دول قطر والسعودية والكويت والبحرين ودولة الإمارات وسلطنة عمان مؤتمرا فى الرياض يوم ٤ فبراير سنة ١٩٨١ ، ووقعوا فى ختام أعمال هذا المؤتمر على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجى[2] . وأشار بيان إنشاء المجلس إلى ما يربط بين هذه الدول الست من « علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة ، وتشابه أنظمتها ، ووحدة تراثها ، وتماثل تكوينها السياسى والاجتماعى والسكانى ،

---

(١) قدم السيد عبد العزيز حسين وزير الدولة الكويتى إيضاحات أكثر حول محتويات الكويتى . انظر المجتمع فى ٢٧ /١ /٨١ ، وانظر أيضاً بعض الايضاحات المتعلقة بالأفكار السعودية والكويتية : من حيث اتساع نطاق التعاون فى المفهوم الكويتى ، والتركيز على الجوانب الأمنية فى المفهوم السعودى ، جريدة الشرق الأوسط فى ٣٠ /١٢ /٨٠ .

(٢) انظر نص البيان فى الكتاب الذى أصدره المجلس فى الذكرى الأولى لقيامه مرجع سابق ص٩

وتقاربها الثقافى والحضارى » كما أكد على رغبة هذه الدول فى تعميق وتطوير التعاون ، والتنسيق بينها فى مختلف المجالات .

وأوضح البيان أن « إنشاء مجلس للتعاون » جاء تمشيا مع الأهداف القومية للأمة العربية ، وفى نطاق ميثاق جامعة الدول العربية ، الذى حث على التعاون الإقليمى الهادف إلى تقوية الأمة العربية . واتخذ المجلس الجديد الرياض مقرا له .

وفور صدور هذا البيان ، حرص المسئولون فى عواصم الدول الست الأعضاء فى المجلس على إبلاغ سفراء الدول العربية به ، وإيضاح طبيعة مجلس التعاون ودوره فى التعاون الخليجى ، وارتباطه بالتعاون العربى الشامل[1] .

الاجتماعات التحضيرية لقيام المجلس[2]:

تنفيذا لقرار وزراء الخارجية بالرياض ، اجتمعت فى الرياض يوم ٢٤ ، ٢٥ / ٢ / ١٩٨١ لجنة الخبراء ، لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن مجلس التعاون ، ومناقشة مشروع النظام الأساسى للمجلس . وفى يومى ٧ — ٨ مارس ٨١ عقدت لجنة الخبراء اجتماعها الثانى بمسقط ، لاستكمال مناقشة مشروع نظام المجلس بناء على ورقتى عمل قدمتهما سلطنة عمان والكويت . وفى يومى ٩ — ١٠ مارس ١٩٨١ اجتمع فى مسقط وزراء خارجية الدول الأعضاء وناقشوا مشروع النظام الأساسى لمجلس التعاون ، ثم حددوا يومى ٢٦ — ٢٧ مايو ١٩٨١ موعدا لاجتماع القمة فى أبو ظبي ، يسبقه اجتماع تمهيدى لوزراء الخارجية يومى ٢٤ — ٢٥ مايو ، كما أقروا

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠ — ١١ .
(٢) المرجع السابق ص ١٢ — ١٦ .

النظام الأساسى للمجلس ، والنظام الداخلى لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزارى ، وكذلك النظام الداخلى للأمانة العامة ، وأوصوا بعقد اجتماع المجلس الأعلى مرتين سنويا فى مايو ونوفمبر من كل عام ، كما وافقوا من حيث المبدأ على أن يكون الأمين العام للمجلس من دولة الكويت .

وبناء على توصيات وزراء الخارجية ، عقدت لجنة الخبراء اجتماعين آخرين يومى ١٩ — ٢٠ مايو فى أبو ظبي ناقشت فيهما النظام الأساسى لهيئة تسوية المنازعات الذى تقدمت به دولة الكويت بتكليف من مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس الذى عقد فى مسقط ، كما ناقشت مشروع اتفاقية بشأن حصانات وامتيازات الأمانة وممثلى الدول الأعضاء .

وقد عقد وزراء الخارجية فى الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ /٥/ ١٩٨١ اجتماعا فى أبوظبى لمناقشة توصيات لجنة الخبراء ، ووافق الوزراء على ترشيح السيد عبد الله يعقوب بشارة أميناً عاما لمجلس التعاون ، كما وافقوا على نظام هيئة تسوية المنازعات وتحضير جدول أعمال مؤتمر القمة الأول .

اجتماعات أجهزة مجلس التعاون :

انعقدت أول قمة لدول مجلس التعاون فى أبو ظبي يومى ٢٥ ، ٢٦ مايو ١٩٨١م ، حيث أعلن فى الجلسة الافتتاحية التوقيع على النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم ٢٥ مايو ١٩٨١ م . وناقش المؤتمر ورقة عمل حزل العمل الخليجى المشترك[١] أوضحت أن ظهور مجلس التعاون يعنى الاستجابة لواقع المنطقة التاريخى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى والاستراتيجى ، كما أكدت على الخصائص المشتركة لسكان

---

(١) النص فى المرجع السبق ص ١٩ — ٢٢ .

المنطقة ، والأخطار التى تتهدد هذه المنطقة وثرواتها ، واعتبار قيام المجلس نهاية للحديث عن فراغ القوة فى المنطقة ، ومحاولة تحويل النفط إلى تنمية شاملة ومستقرة لمصلحة شعوب المنطقة . وأشارت الورقة إلى الفرصة التاريخية المهيأة لتحقيق اندماج حقيقى ، وقد تفلت إلى الأبد إن لم يحسن استثمارها .

وقد قرر المجلس الأعلى فى دورته الأولى إنشاء خمس لجان ، وأصدر بيانا ختاميا رسم فيه الخطوط العريضة لسياسة المجلس .

أما اللجان الخمسة فهى : لجنة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى — لجنة التعاون المالى والاقتصادى — لجنة التعاون الصناعى — لجنة النفط — وأخيراً لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية .

وهكذا اكتمل الهيكل التنظيمى لمجلس التعاون ، وتوالت اجتماعات أجهزته المختلفة لتحقيق الاندماج الكامل فى جميع المجالات بين الأعضاء(١) .

---

(١) حتى كتابة هذه السطور (يناير ١٩٨٨) عقد المجلس الأعلى ثمانى دورات آخرها فى الرياض ديسمبر ١٩٨٧ والمجلس الوزارى ٢١ دورة عدا الدورات الاستثنائية ، بالإضافة إلى اجتماعات أخرى لوزراء آخرين ، وأهمهم الدفاع والداخلية ، فضلا عن اجتماعات أخرى على مستويات مختلفة .

المبحث الثالث

صدى قيام المجلس عربيا ودوليا

لقى قيام المجلس فى الدول الست الأعضاء تأييداً كبيرا وتفاؤلا بمستقبل العمل المشترك الخليجى فى إطار المجلس .

(أ) ردود الفعل فى الدول الأعضاء :

فى قطر : رحب مجلس الوزراء القطرى ، بجلسته بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧ بقيام المجلس باعتباره « إنجازا عظيما فى سبيل تحقيق أمنية طالما تطلعت إليها شعوب الدول الخليجية العربية ، وخطوة إيجابية مباركة على طريق تكاملها فى كل المجالات »[١] كذلك أصدر مجلس الشورى القطرى ، يوم ١٩٨١/٦/١ بياناحول إنشاء المجلس ، أعرب فيه عن تأييده لقيامه ، باعتباره أملا لشعوب المنطقة وخطوة نحو وحدتها .

وفى السعودية : أكد مجلس الوزراء السعودى ، يوم ١٩٨١/٦/١ ، ترحيبه بالمجلس باعتباره اللبنة الحقيقية فى التعاون العربى والإسلامى[٢] . ووصف الملك خالد المجلس بأنه حدث تاريخى ، مؤكدا على أنه ليس تكتلا ماليا أو سياسيا ، وليس موجها ضد أحد ، وإنما لخدمة العروبة والإسلام[٣].

---

(١) انظر وثائق مجلس التعاون الخليجى – إعداد وكالة الأنباء القطرية ص ٦٥ – ٦٦ .

(٢) المرجع السابق – ص ٦٧ – ٦٨ .

(٣) نفس المرجع ص ١١٢ ، وانظر فى تفاصيل تصريحات الوزراء والمسئولين بدول الخليج حول قيام المجلس وأهميته ، نفس المرجع ص ١١٤ – ص ١٣٥ .

وفى الكويت : أقر مجلس الوزراء الكويتى ، يوم ١٩٨١/٦/٢١ ، القرارات والتوصيات المتعلقة بقيام المجلس ، كما أقر مجلس الأمة الكويتى ، فى جلسته بتاريخ ١٩٨١/٧/٣ ، النظام الأساسى لمجلس التعاون[١] . وقد اعتبر أمير الكويت أن إنشاء المجلس نقطة كبرى فى حاضر هذه المنطقة، وهى كفيلة بتوطيد استقرارها وإبعاد أخطار التدخل الأجنبى عنها .

وفى البحرين : وافق مجلس الوزراء البحرينى ، يوم ١٩٨١/٥/٣١ ، على وثائق إنشاء المجلس . وأبدى تأييده التام لقيام المجلس باعتباره تجسيدا للمصالح المشتركة لدول المنطقة[٢] . ووصف أمير البحرين قيام المجلس بأنه استجابة للواقع من جميع جوانبه فى المنطقة .

وفى الإمارات العربية : أشاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بقيام المجلس ، وقال إنه يرى فيه إنجازا عظيما يعتز به كل عربى ومسلم ، وأملا كبيرا نحو الوحدة ، ومثلا حيا فى مجال تقدم علاقات دول الخليج[٣] . كذلك أشاد السلطان قابوس ، سلطان عمان بقيام المجلس مشيرا إلى ضرورة تركيز القسط الأوفر من اهتمام الأعضاء وجهودهم على صيانة أمن المنطقة واستقرارها، لتوفير المناخ الملائم للتعاون بين دولها[٤] .

---

(١) المرجع السابق ص ٦٨ .
(٢) نفس المرجع ص ٦٨ – ٦٩ .
(٣) المرجع السابق ص ٥١ – ٥٣ .
(٤) المرجع السابق ص ٥٤ .

(ب) وفى الاطار العربى :

أعلن نائب رئيس الوزراء العراقى ، فى حديث لصحيفة الجزيرة السعودية فى ١٩٨١/٣/٢٢ ، تأييد بلاده لقيام المجلس . كما أكد وزير خارجية العراق تأييد بلاده لمجلس التعاون ، ورفض فى مؤتمر صحفى فى تونس ، فى ١٩٨١/٣/٢٥ ، الإدعاءات الغربية بأن المجلس موجه ضد العراق ، مؤكدا أن بلاده تؤيد أى تقارب يحدث بين أى مجموعة عربية وتتمنى أن يتطور أى تقارب إلى مرتبة الوحدة .

وأشاد أمين عام جامعة الدول العربية بإقامة المجلس ، ووصفه بأنه حدث تاريخى عظيم ، وقال إن كل الدول العربية تبارك إقامة هذا المجلس ، معربا عن اعتقاده بإيمان الدول العربية جميعا بأن أمن الخليج جزء جوهرى من أمن الوطن العربى ، وأن هناك تكاملا شاملا بين الجانبين الخليجى والعربى[١] .

وفى تونس جدد رئيس الوزراء ، فى حديث صحفى يوم ١٩٨١/٥/١٦ تأييد بلاده لقيام مجلس التعاون ، معربا عن أمله فى أن تحذو دول المغرب العربى حذو دول الخليج ، مشيرا إلى أن تونس تناضل من أجل قيام الوحدة المغربية ، كذلك جدد وزير المالية المغربى فى حديث لصحيفة عكاظ السعودية ، يوم ١٩٨١/٤/٨ ، تأييد بلاده لقيام المجلس .

وأشاد السودان بتجربة المجلس منذ قيامه وهنأ قادته[٢] . .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٢) المرجع ، ص ١٤١ . راجع أيضاً تصريحات المسئولين السودانيين بعد انقلاب مايو ١٩٨٥ التعاون ، العدد الأول يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٦٦ ، وعدد يناير ١٩٨٧ ص ٢٣٠ .

كذلك رحبت اليمن الشمالى به .

ونشرت الأنوار ، يوم ١٩٨١/٣/٢٤ ، تصريحا للرئيس الصومالى قال فيه إن المجلس رفض طلبا تقدم به الصومال للانضمام إليه ، وأكد ذلك فى فى مقابلة نشرت فى لندن(١) .

وأكد وزير الدولة فى اليمن الديمقراطية للوطن الكويتية يوم١٩٨١/٣/١٦ تأييد بلاده لقيام المجلس ، مؤكدا أن بلاده ليست ضد أى لقاء بين دول الخليج والجزيرة(٢) . وقد أشاد وزير خارجية اليمن الجنوبى لسياسة المجلس ودوره تجاه أحداث الانقلاب فى عدن فى يناير ١٩٨٦ التى وصفها بأنها تتسم بالمسئولية(٣) .

أما إيران فقد أعربت عن شكها وتحفظها تجاه مجلس التعاون ، وعارضت قيام أى تجمع عربى على الساحل العربى من الخليج . ويتكيف موقف إيران من مجلس التعاون بعوامل ثلاثة(٤) على الأقل :

أولها : خشيتها من أن تتحول قوة المجلس المتزايدة لمساندة العراق رغم أنه ليس عضوا فيه ، إلا أنه عضو فى معظم المنظمات الأخرى السابقة عليه .

وثانيهما : تدهور العلاقات بشكل عام بين دول الخليج العربية والثورة

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٢) نفس المرجع وقد صرح الرئيس اليمنى الجنوبى لصحيفة ١٤ أكتوبر فى ١٣ /٧/ ١٩٨١ العدد ٥٣١١ بأن ما لفت نظره وجود عمان ضمن أعضاء المجلس ، بعد إعلانها تقدم تسهيلات وقواعد لأمريكا ، وهو ما عارضته دولة الأمارات والكويت . وقد زال هذا هذا التحفظ اليمنى بعد توقيع اتفاقية المصالحة بينهما فى أكتوبر ١٩٨٢ .

(٣) راجع تصريحات وزير خارجية اليمن الجنوبى فى ١٧ /٣/ ١٩٨٦ ، مجلة التعاون ، العدد الثالث يوليو ١٩٨٦ ، ص ٢٦٠ وراجع تحليلا لسياسة المجلس تجاه أحداث عدن كتابنا (قيد النشر) مجلس التعاون والنظام الدولى الراهن) .

(٤) انظر مقال حسن عسكرى رزق ، مرجع سابق ص ٣٦ – ٣٧ .

الإيرانية ، خصوصا بعد أن أكدت أحداث البحرين شكوك هذه الدول فى حكومة الثورة ومخططاتها . . وأخيرا خوف إيران من أن تساند دول الخليج العربية أى عمل أمريكى ضد إيران بحكم صداقة هذه الدول العامة للولايات المتحدة ، ولذلك حذر الزعماء الإيرانيون[١] من أن هذا الموقف سوف يواجه برد إيرانى .

وتتخذ ليبيا وسوريا موقفا متحفظا من المجلس ، فلم تعارضه أو تؤيده صراحة . ويرى البعض[٢] أن هذا الموقف يفسر فى ضوء علاقات هذه الدول العربية بالاتحاد السوفيتى ، الذى يبدو أنه لا يرحب بقيام المجلس لكنه لا يريد معارضته ومهاجمته حتى لا ينسف بيديه آماله فى التقارب مع بعض أعضائه .

وفى مصر أبدت وزارة الخارجية اهتماما خاصا بمؤتمر قمة أبو ظبى وذكرت أنباء صحفية من القاهرة أن الخارجية المصرية تدرس الموضوع[٣] وقد أعلن وزير الأعلام المصرى خلال زيارته لعمان ، فى أواخر فبراير ١٩٨٣ — تأييد بلاده لمجلس التعاون باعتباره خطوة طبيعية لإيجاد تكامل بين دول الخليج[٤] .

وتوالى بعد ذلك ترحيب مصر بالمجلس فى كل المناسبات[٥] ويمكن أن

---

(١) تصريح الرئيس الإيرانى على خامينى (مجلة الشرق الأوسط) يناير ١٩٨١ ، ص ١٧ .
(٢) حسن عسكرى ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .
(٣) وثائق مجلس التعاون ، ص ١٤٢ .
(٤) الجزيرة العربية ١ / ٢ / ١٩٨٣ .
(٥) راجع على سبيل المثال تصريح رئيس الوزراء المصرى لصحيفة الرياض السعودية فى ٤ / ٨ / ١٩٨٦ . التعاون ، أكتوبر ١٩٨٦ ص ٢٢٠ .

نفسر تحفظ مصر فى البداية على أنه رغبة فى تحديد رد فعلها عند ما تتوفر المعلومات الكافية عن المجلس .

(ج) وفى العالم الخارجى :

هنأ الرئيس الفرنسى زعماء الخليج بقيام المجلس ، مؤكدا فى برقياته لهم على أن يكون أمن الخليج مسئولية الدول المطلة عليه ، وأن يظل بعيدا عن التوترات والمنازعات الدولية ، معربا عن يقينه بأن المجلس سيساهم بصورة فعالة فى الحفاظ على السلام فى الشرق الأوسط(١) .

وأدلت رئيسة الوزراء البريطانية — خلال جولتها فى قطر والسعودية والإمارات وعمان ، فى أبريل ١٩٨١ — بتصريحات وبحديث للتلفزيون القطرى يوم ١٩٨١/٤/٢٧ أكدت فيها ترحيب بريطانيا باتجاه دول الخليج العربية نحو مزيد من التنسيق والترابط فيما بينها ، لتأمين الدفاع عن أنفسهم(٢) كذلك رحب وزراء خارجية بلجيكا والنمسا وهولندا بقيام المجلس(٣) ، كما رحبت به باكستان وتركيا والهند والأمم المتحدة(٤) .

وقد أيدت الولايات المتحدة قيام المجلس منذ البداية ، بينما تحفظ الاتحاد السوفيتى (٥) . ولكن هذا التحفظ يبدو أنه أقل مما سبق بعد إقامة موسكو لعلاقات دبلوماسية مع كل من الإمارات وعمان خلال عام ١٩٨٥ ،

---

(١) وثائق مجلس التعاون — وكالة الأنباء القطرية ، مرجع سابق — ص ١٤٣ .
(٢) نفس المرجع .
(٣) المرجع السابق — ص ١٤٥ .
(٤) المرجع السابق ، ص ١٤٤ — ١٤٧ .
(٥) راجع فى موقف القوتين العظميين من المجلس دراسة عبد الله بشارة ، التعاون ، العدد الثانى ، أبريل ١٩٨٦ .

واستمرار أملها فى إقامة علاقات مع الأعضاء الثلاثة الآخرين ، فضلا عن علاقات العمل التى أنشأتها وتسببت فيها مخاطر وآثار الحرب العراقية الإيرانية واقتضاء الاتصال الدبلوماسى المثمر بين موسكو والمجلس .

وأيدت بكين قيام المجلس « الذى يستهدف تطوير الاقتصاد الوطنى وتعزيز التعاون بين دول المجلس وتحقيق الاستقرا فى المنطقة»[1] .

---

(١) تصريح وزير خارجية الصين فى الشارقة ، الرياض ٢٥ / ١٠ /١٩٨٣ ، ص ١٧ .